Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

سياسات البنك الدولي تحت اشراف مكنمارا في الحد من الفقر 1978- 1981

ا . م . د حيدر عبد الجليل عبد الحسين الحربية
haider.abduljleel@utq.edu.iq
م. م. فضيلة حسين راضي
fadilahusseinradi@utq.edu.iq
جامعة ذي قار – كلية التربية للعلوم الإنسانية / العراق

الملخص

فضلا عن كونه أصغر رئيس في تاريخ البنك فهو كان روبرت ستريتج مكنمارا هو أول رئيس للبنك الدولي لم يكن ذي خلفية مصرفية، ولم تكن خبرته في الاقتصاد بل كانت في إدارة النظم وقد طبق ذلك في خدمة عدد من الأهداف التنظيمية المختلفة، مثل الربح بصفته الرئيس التنفيذي لشركة فورد موتور، وفي حرب فيتنام بصفته أحد المهندسين الرئيسيين لها، وأخيراً الحد من الفقر بصفته رئيساً للبنك الدولي؛ فقد رأى أن الفقر يجعل الشيوعية أكثر جاذبية او فتنة للشعوب الفقيرة ، ويظهر انه قد حرص على الابتعاد عن الظهور كمدير متغطرس وقدم نفسه بانه بحاجة الى التعلم عن البنك ,وخلال مدة رئاسته للبنك الدولي (1968 - 1981)، تبنى روبرت مكنمارا رؤية استراتيجية ربط فيها بين الاستقرار الدولي ومكافحة الفقر العالمي. وابتداءً من عام (1978-1979) ، وهي المدة التي ركزً فيها مكنمارا على عدة اولويات كان اهمها مكافحة الفقر وزيادة التمويل الموجه للتنمية البشرية تطورت توجهاته لتعكس قناعة بضرورة إعادة توجيه أولويات البنك، إذ دعا إلى تحويل التركيز من مشروعات البنية التحتية الكبرى إلى سياسات تنموية موجهة لصالح الفقراء. وقد عكست هذه السياسة تحولاً جذرياً في دور البنك الدولي من ممول للمشاريع الكبرى إلى مؤسسة تنموية تُعنى بتحقيق نمو اقتصادي شامل وعادل

الكلمات المفتاحية: البنك الدولي ,مبادرات التنمية ، تقديم المشورة , ولادة التعديل الهيكلي قروض التعديل الهيكلي

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v15i2

World Bank Poverty Reduction Policies Under McNamara (1978–1981)

Dr. Haider Abdul-Jalil Abdul-Hussein Al-Harbiyah
haider.abduljleel@utq.edu.iq
Fadhila Hussein Radi
fadilahusseinradi@utq.edu.iq

Abstract

In addition to being the youngest president in the history of the bank, Robert Strange McNamara was the first president of the World Bank who did not have a banking background, and his experience was not in economics but in systems management. He applied this in the service of a number of different organizational goals, such as profit as CEO of Ford Motor Company, the Vietnam War as one of its chief architects, and finally poverty reduction as president of the World Bank. He saw that poverty made communism more attractive to poor people, and he appears to have been careful to avoid appearing arrogant and presented himself as needing to learn about the bank. During his presidency of the World Bank (1968-1981), Robert McNamara adopted a strategic vision of linking It focused on the relationship between international stability and the fight against global poverty. Starting from 1978-1979 , This is the period during which McNamara focused on several priorities, the most important of which were combating poverty and increasing funding for human development His orientations evolved to reflect a conviction of the need to redirect the bank's priorities, calling for shifting the focus from major infrastructure projects to development policies geared towards the poor. This policy reflected a radical shift in the role of the World Bank from a financier of major projects to a development institution dedicated to achieving comprehensive and equitable economic growth

Keywords: World Bank, Development initiatives, structural modification, Structural adjustment loans.

المقدمة:

شهدت العقود الاخيرة تحولاً ملحوظاً في توجهات المجتمع الدولي في التصدي لظاهرة الفقر التي باتت من اخطر التحديات وعليه كانت رؤية مكنمارا للاستقرار الدولي مرهونة بالقضاء على الفقر في العالم؛ لذلك فقد أكّد على أن يُحقق البنك نمواً واضحاً عن طريق توجيه تركيزه من مشاريع البُنى التحتية الضخمة إلى السياسات المناصرة للفقراء. الى جانب ذلك كانت برامج التنمية ا التي دعا إليها البنك الدولي إبان رئاسة مكنمارا قد اصطدمت بالعديد من الصعوبات والفساد الذي أسهم في انحراف تلك البرامج عن مسارها الصحيح وبالتالي فقدانها لجدواها الاقتصادية في الوصول إلى المستفيدين المقصودين والتخفيف من حدة الفقر، فقد لعبت نوعية العلاقات الاجتماعية داخل المجتمعات النامية، دورا في تحديد أساس للتنمية الريفية المدعومة من الدولة مما انعكس في صعوبة اشراف البنك على المشاريع وبالتالي تحويل الموارد بعيدا عن المستفيدين المقصودين من تلك المشاريع ليتم تحويلها الى كبار ملاكي الأراضي .

أولاً : اسهامات البنك الدولي في مكافحة الفقر تحت قيادة مكنمارا.

كان حجم ووتيرة التغيير داخل البنك الدولي إبان رئاسة روبرت مكنمارا طرح السؤال التالي: ما مدى نجاح المنظمة في تعزيز التنمية؟ إنّ نطاق عمليات المنظمة، ناهيك عن الصعوبة المتأصلة في تقييم فعالية التدخلات الإنمائية، جعل من المستحيل الإجابة على ذلك السؤال بالكامل. إبان ثلاثة عشر عاماً من رئاسة مكنمارا، قدم البنك أكثر من 2500 قرض لمشاريع تتراوح من بناء السدود إلى تطوير الصناعات السياحية،(Sharma, 2017) فضلاً عن ذلك فقد حقق البنك نمواً وحوّل تركيزه من مشاريع البنية التحتية الضخمة إلى السياسات المناصرة للفقراء.(John, 2018) واضطلعت المنظمة بالعديد من الأنشطة غير الإقراضية، من إدارة مراكز البحوث الدولية إلى تنسيق اتحادات الجهات المانحة للمساعدات. ولا بد من الإشارة إلى أنّ اهتمام مكنمارا الطويل الأمد بالأمن والاستقرار الدوليين دفعه إلى رؤية السكان الفقراء كمصدر خطير لعدم الاستقرار السياسي. (Latham, 2011)

ولا بد من التأكيد على ان توجه الإقراض الذي تبناه البنك كان مدفوعاً بفكرة مفادها أنّ "النمو لا يصل إلى الفقراء بشكل منصف، والفقراء لا يساهمون بشكل كبير في النمو"، على حد تعبير مكنمارا في عام 1973. كان حل مكنمارا لتلك المشكلة هو أن تعلق البلدان النامية جهودها الرامية إلى التصنيع السريع وبدلا من ذلك، الاستفادة من مواردها الفريدة. فقد شعر، على سبيل المثال، أنّ جماهير الفقراء في البلدان النامية يمكن أن تساهم في التنمية عن طريق إنتاج "تلك السلع كثيفة العمالة التي تحتاجها البلدان الغنية بالعمالة".(Reinert, 2011)

وعلى الرغم من أنّ مكنمارا واصل النهوض برؤية للتنمية تركز على النمو والاستقرار. فإنّ التركيز على الفقر يمثل خروجاً عن ماضي البنك من حيث أنّه يزيد من استعداد المنظمة للتدخل في الشؤون الداخلية للبلدان النامية. والواقع أنّ الجهود التي بذلها مكنمارا لتوسيع جدول أعمال البنك جعلت المنظمة على اتصال بقضايا كانت تعدّها في السابق محلية، وعلى ذلك النحو، خارجة عن سيطرتها. أشار أحد المراقبين في ذلك الوقت، بدأ البنك في الشروع بشكل منهجي في "الجهود الرامية إلى التأثير على سياسات التنمية العامة للبلدان التي تقترض منه في قضايا أكثر حساسية من الناحية السياسية، وأكثر محلية تقليدياً، من القضايا المتعلقة بالنمو في الناتج القومي الإجمالي التي حاولت مجموعة البنك في الماضي ممارسة نفوذها أو التأثير عليها، ومع ذلك، أشارت الأدلة المتاحة إلى أنّ سجل البنك إبان سنوات مكنمارا كان ضعيفاً، وفشلت المنظمة في تحقيق الأهداف الأساسية في مجالاتها الرئيسة الثلاثة: الإقراض لمشاريع محددة، وإسداء المشورة للبلدان النامية بشأن مسائل السياسة العامة، والاهتمام بالشؤون الاقتصادية العالمية. وفيما يتعلق بالوظيفة الأولى، فإنّ المشاريع التي موّلها البنك عانت من التأخيرات وتجاوز التكاليف، ولم تتحقق إلى حد كبير معدلات العائد المتوقعة، وتأسيساً على ذلك تركت جهود البنك للمساعدة في إدارة الاقتصاد العالمي الكثير مما هو مرغوب فيه، إذ أثبتت المنظمة أنّها غير راغبة وغير قادرة على معالجة الاختلالات المتزايدة في النظام المالي العالمي، إذ أصبحت أزمة الديون وشيكة في أواخر سبعينيات القرن العشرين.(Dietz, 2004) بطبيعة الحال، توسعت عمليات التمويل للبنك كمّاً ونوعاً في عهد مكنمارا إذ بدأ البنك في تمويل مشاريع في قطاعي الصحة والتعليم وغيرهما من القطاعات غير التقليدية لأول مرة، كما أقرضت المنظمة المزيد من الأموال لمزيد من البلدان ولأنواع أكثر من المشاريع أكثر من أي وقت مضى. (Gutner, p. 2016)

كانت التنمية الريفية محور برنامج الإقراض الموسع للبنك. عدّ مكنمارا زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة مفتاحاً للحد من الفقر في العالم النامي، فقد كان يُنظر إلى تنمية المزارع الصغيرة على أنها أمر بالغ الأهمية للجمع بين النمو والحد من

الفقر. (others) في خطابه في نيروبي عام 1973 أعلن أنّه لا يوجد بديل قابل للتطبيق لزيادة إنتاجية الزراعة على نطاق صغير، إلا إذا كان هناك أي تقدم كبير في حل مشاكل الفقر المدقع على حد تعبيره، وجادل بأنّه دون تقدم سريع في زراعة أصحاب الحيازات الصغيرة في جميع أنحاء العالم النامي، ومن الأمور المحورية في جهود التنمية الريفية التي بذلها البنك الدولي المشاريع المتكاملة للتنمية الريفية، التي سعت إلى تقديم حزم من المدخلات إلى مجموعات من صغار المزارعين في البلدان النامية، وقدم البنك قروضاً لشراء البذور والأسمدة والمعدات الحديثة، لتعزيز إنتاج المحاصيل النقدية وشيد طرقاً فرعية لربط المزارع المشاركة بالسوق، وأنشأ المدارس والعيادات، ووفر التدريب الزراعي، معتقداً أنّ مثل تلك الشمولية في الإنشاءات من شأنها أن تزيد بشكل كبير من إنتاجية ودخل الفئات المستهدفة، ومع ذلك، واجهت مشاريع التنمية الريفية التابعة للبنك مجموعة من المشاكل. وقد أوضح مشروع المنظمة في المكسيك، وهو أحد أكبر مشاريع البنك في عهد مكنمارا، العديد من تلك القضايا في عام 1972، أنشأ الرئيس المكسيكي لويس إتشيفيريا Luis Echeverria (1970–1976) برنامج الاستثمارات من أجل التنمية الريفية PIDER . لتنسيق جهود التنمية الريفية في البلاد وتقديم الخدمات لصغار المزارعين في بعض أفقر أجزاء البلاد. وفي عام 1973، سعت حكومة المكسيك للحصول على تمويل من البنك للمساعدة في تلك الجهود، وكشرط لدعمه، طلب مسؤولو البنك من المكسيكيين تعديل البرنامج للتركيز بشكل أكبر على الاستثمارات في الإنتاج الزراعي، بدلاً من توفير الخدمات الاجتماعية. (Others, 2004) وفي 18 تشرين الأول 1974 اطلع كيسنجر على مستجدات ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية بعد الاجتماع مع الرئيس المكسيكي.(D.N.S.A, 18 October 1974)

وبطبيعة الحال، فقد ابتُليت مشاريع التنمية الريفية الأخرى التابعة للبنك بقضايا مماثلة. وقبل بضعة أشهر من تقديم البنك التزامه الأولي لبرنامج الاستثمارات من أجل التنمية الريفية PIDER، وقع البنك الدولي والحكومة المكسيكية اتفاقية قرض بقيمة 50 مليون دولار أمريكي لتمويل بناء "أعمال الري الصغيرة، وخدمات الدعم للزراعة المطرية، ومرافق التسويق، والطرق الفرعية، ومياه الشرب، والصرف الصحي، والكهرباء، والمدارس الابتدائية، والمرافق الصحية، والمراكز المجتمعية" في وادي نهر بابالوابان في الجزء الشرقي وكان الهدف من مشروع بابالوابان، وهو أحد مشاريع البنك الدولي الأولى في مجال التنمية الريفية، هو "توسيع إنتاج الغذاء، وزيادة الدخل، وتحسين نوعية حياة نحو مليون شخص" في المنطقة. وكما هو الحال مع برنامج الاستثمارات من أجل التنمية الريفية PIDER ابتلي المشروع بالمشاكل؛ إذ أشارت تقارير تقييم البنك إلى أنّ "المخصصات غير الكافية، والقدرة المحدودة داخل الوكالة المنفذة المحلية ونقص وضعف أداء المقاولين في منطقة المشروع النائية" منع المشروع من تحقيق النتائج المتوقعة وتم الانتهاء من البناء بعد ثلاث سنوات من الموعد المحدد، وانتهى الأمر بالبنك بإلغاء 48 في المائة من القرض، وخلصت المنظمة في تقييم لاحق إلى أنّ "برنامج التنمية الريفية المتكامل أثبت أنّه مستحيل في مثل ذلك المشروع الذي يمتد على مساحة كبيرة. وتفسيراً لذلك، أنّ البنك الدولي، الذي برز سريعاً باعتباره وكالة التنمية المتعددة الأطراف الرائدة، قد تولى زمام المبادرة في دعم بناء السدود الكبيرة في جميع أنحاء العالم الثالث؛ إذ تناول تعزيز التخطيط الشامل لأحواض الأنهار بشكل جديد.(Khagram, 2018)

واستناداً إلى ما سبق، فقد أثبت البنك عجزه وعدم رغبته في الاعتراف بأهمية الانقسامات العرقية في البلدان النامية بالنسبة لعمله ومن الأمثلة على ذلك مشروع موتارا للتنمية الزراعية في رواندا جنوب شرق أفريقيا، حيث بدأ المشروع في العام 1975وكان يهدف إلى تحسين حياة ما يقرب من 10000 مزارع فقير في مناطق المرتفعات في الجزء الشمالي من البلاد عن طريق إعادة توطينهم في المزارع التي تشرف عليها الحكومة ، وأنفق المسؤولون المحليون معظم الأموال على بناء مقر الوكالة المنفذة، وألغوا الخدمات الاجتماعية ومكونات الري. وانتهى الأمر بالعديد من سندات ملكية الأراضي في أيدي الأفراد الأثرياء الذين عاشوا في أجزاء أخرى من البلاد. وقد عيّن البنك رينيه ليمارشاند Rene Lemarchand ، عالم الأنثروبولوجيا البلجيكي،(Rich, 2014) وهو أحد أبرز الباحثين في العالم والخبير في منطقة البحيرات الكبرى. وبناء على ذلك، فإنّ مشاريع التنمية الريفية التي نفذها البنك، أجبرت الفلاحين في بعض الأحيان على ترك أراضيهم؛ فعلى سبيل المثال، خلص تحقيق مستقل في عمل المنظمة في نيجيريا إلى أنّ البنك الدولي فشل في اتخاذ الاستعدادات الكافية لآلاف الأشخاص الذين غمرت المياه أراضيهم نتيجة لبناء سدين. وبالمثل، أدى مشروع سد سوبرادينيوSobradinho الواقع في المناطق الشمالية، والذي موّله البنك الدولي لتحسين إنتاجية صغار المزارعين في وادي نهر ساو فرانسيسكوSao Francisco في البرازيل الى نزوح 62 ألف شخص. ولم يحصل النازحون على أي تعويض عن ممتلكاتهم المفقودة. واضطر العديد من أصحاب الحيازات الصغيرة النازحين إلى الهجرة إلى المدنوفي إحدى الحالات، لم يفكر البنك كثيراً في مساعدة القرويين الفلبينيين الذين شردتهم أعمال الري الجديدة، والأمر الأكثر إثارة للقلق، هو خطط البنك لتطهير الأراضي وإعادة توطين السكان. بين عامي 1968 و1978، قدمت المنظمة سبعة قروض بلغ مجموعها أكثر من 160 مليون دولار إلى الهيئة الفيدرالية لتنمية الأراضي

FELDA في ماليزيا إلى مزارع زيت النخيل والمطاط في الغابات الاستوائية المطيرة التي تم تطهيرها في الأجزاء الوسطى والجنوبية من البلاد، ظاهرياً، بدت تلك المبادرات ناجحة للغاية. إلى جانب ذلك تفاخر البنك في وقت لاحق بأنّ الهيئة الفيدرالية لتنمية الأراضي FELDA هي بلا شك واحدة من أهم وكالات التسوية وأكثرها كفاءة في العالم لكن الفوائد الاقتصادية لتلك المشاريع جاءت بثمن باهظ. وفقا للكاتب البيئي الأمريكي بروس ريتشBruce Rich ، فإنَّ المشاريع "تجاهلت جميع الأحكام المتعلقة بمكافحة التلوث" وانتهى بها الأمر إلى القضاء على حوالي 6,5 في المائة من الغابات المطيرة في ماليزيا. (Srinivas, 2022)

كانت الحكومة الإندونيسية تقوم بترحيل السكان الأصليين بالقوة في الجزر لإفساح المجال للمستوطنين الجاويين، وقد تجاهل البنك المخاوف بشأن الطبيعة القسرية للمشروع وقدم القرض، الذي تبين لاحقاً أنّه عانى مثل العديد من المشاريع من سوء إدارة الوكالات المنفذة ونقص المراقبة البيئيةوكان البنك الدولي هو المانح الرئيس الذي ساعد الحكومة الإندونيسية في برنامجها الخاص بالهجرة. فضلاً عن التنسيق بين الحكومة الإندونيسية والجهات المانحة، فيما يتعلق بتبادل المعلومات، والاتفاق على الاستراتيجية، والأنشطة التكميلية.(States, 1980)

وبطبيعة الحال كانت هناك بعض المشاكل التي تحتاج إلى اهتمام دقيق: وهي (1) الصراع المحتمل بين المهاجرين والمجموعات العرقية الأصلية، (2) إجراء أبحاث كافية حول التربة والمحاصيل واختيار الموقع المناسب وتقنيات تطهير الأراضي، و(3) الحاجة إلى تحسينات تنظيمية داخل الحكومة الإندونيسية لتنسيق أنشطة الهجرة وتطهير الأراضي بشكل فعال مع الخدمات الاجتماعية الداعمة وإذا أظهرت خطط البنك لإعادة توطين السكان مدى غطرسة المنظمة في عهد مكنمارا، فإنّ المشاكل الأكثر شيوعاً تعلقت بعدم قدرة البنك على ضمان تنفيذ المشاريع على النحو السليم، وبقدر ما نما البنك في عهد مكنمارا، كان أكثر من 90 في المائة من الموظفين يقيمون في واشنطن، مما يعني أنّ الحكومات المقترضة نفذت معظم أجزاء كل مشروع؛ وبما أنّ مبادرات البنك للتنمية الريفية شملت عادة العديد من المكونات، فإنّها شملت أيضاً عدداً من الوكالات المحلية التي ليس لها تاريخ يذكر في العمل معاً، مما أدى إلى شكاوى من أنّ البلدان افتقرت إلى القدرة الإدارية على تنفيذ المشاريع. وقال أحد موظفي البنك لأحد الصحفيين في عام 1977 إنّ النظريات المتعلقة بالتنمية انهارت عندما وضعت موضع التنفيذ. وفي ذلك الإطار اتضح أنّه حتى بعض تدخلات البنك التي تبدو مباشرة قد واجهت عقبات، وكما ذكر أعلاه، وكان أحد المكونات الرئيسة لبرنامج التنمية الريفية هو تزويد صغار المزارعين بالتعليم في التقنيات الزراعية الحديثة. اتخذت العديد من تلك الجهود شكل نظام "التدريب والزيارة" (T&V)، وضعت في أوائل سبعينيات القرن العشرين من قبل موظف البنك دانيال بينورDaniel Bennor . واشتمل نظام التدريب والزيارة على تعليم المزارعين من قبل خبراء من مؤسسات البحوث الزراعية الوطنية التي ساندها البنك. كل أسبوعين كان الوكلاء الميدانيون من الوكالات المركزية يسافرون إلى القرى لتدريب مجموعة صغيرة من "مزارعي التواصل"، الذين يقومون بعد ذلك بنشر تلك المعرفة للمزارعين الآخرين في المنطقة.(Salda, 1995)

كانت الهند، التي اقترضت 200 مليون دولار من البنك لمشاريع التدريب والزيارة بين عامي 1977 و1982، أكبر مُتَلَقٍّ لأموال برنامج التدريب والزيارة، وعلى الرغم من ذلك الالتزام الكبير، لاحظ المراقبون أنّ برنامج التدريب والزيارة T&V كان فشلاً ذريعاً، فقلة من الناس حضروا الدورات التدريبية، وأولئك الذين فعلوا ذلك لم يكونوا على دراية بأنّه كان من المفترض أن ينقلوا معرفتهم إلى الآخرين، وانتهى الأمر بالمسؤولين الهنود إلى تكريس المزيد من الموارد لبناء مقرهم أكثر من دعم الموظفين، وكانت جودة التعليم رديئة. ومثلها كمثل العديد من تدخلات البنك، كانت مشاريع التدريب والزيارة ذاتية الاستمرار، إذ نظر المسؤولون إلى "فشل" المزارعين في المشاركة كسبب لتوسيع البرنامج. وهكذا، ففي حين قصد البنك أن تكون مشاريع التدريب والزيارة وسيلة غير مكلفة لتدريب صغار المزارعين، فقد انتهى بها الأمر إلى تكلفتها أموالاً كبيرة، دفعت البلدان النامية معظمها. وكما لاحظ أحد المراقبين في ذلك الوقت، فإنّ "إدخال برنامج التدريب والزيارة T&V قد ألزم دافع الضرائب الهندي بتعزيز الإنفاق المتكرر على الإرشاد الزراعي بشكل كبير بمجرد اختفاء البنك الدولي من المشهد". وفي حين وقع قدر كبير من اللوم على المسؤولين الهنود الذين كانوا أكثر اهتماماً بتأمين الفوائد لأنفسهم من المستفيدين المقصودين، فإنّ البنك كان مخطئاً أيضاً. من أجل الحفاظ على مظهر أنّ المشاريع كانت ناجحة، قمعت المنظمة انتقادات البرنامج، ووجد أحد الباحثين أنّ البنك طرح ببرنامج التدريب والزيارة T&V ، ولم يسمح بأي تشكيك في المفهوم وفي نفس الصدد فقد عانت جهود الإرشاد الزراعي التي بذلها البنك في بيرو من المشاكل غير مستدامة ماليًا بسبب القيود المالية الحكومية. ولا بد من الإشارة إلى إنّ الزراعة في بيرو قد عانت من الإهمال على أيدي الحكومة العسكرية في البلاد. لكن بعد مدة وجيزة من بدء البرنامج، بدأ الموظفون في بيرو يعبرون عن إحباطهم في عدم قدرتهم على تنفيذ طريقة التدريب بفعالية،

وهي مشكلة تم نسبها إلى القيود المالية الخطيرة، ونقص التدريب، وسوء ظروف الخدمة، ويرى أحد المراقبين أنّ ذلك أدى إلى تهميش الفلاحين في المنطقة، ونظراً لعدم قدرة موظفي التدريب والزيارة على تكييف تركيزهم لتلبية احتياجات صغار المزارعين، فقد قدموا الجزء الأكبر من مساعدتهم لكبار المزارعين.(others W. C., 2023)

واستخلاصاً لما سبق، فقد لخّص مكنمارا في حديثه لليونارد سيلكLeonard Silk ، كاتب العمود الاقتصادي في صحيفة نيويورك تايمز، لا بد أن يبلغ مجموع الالتزامات المالية الجديدة للبنك 8,5 مليار دولار أميركي، وهذا يقارن بمليار دولار أميركي في عام 1968. والأمر الأكثر أهمية من ذلك هو الزيادة الحادة في التركيز الذي توليه إدارة البنك للهجمات المباشرة على الفقر في مختلف أنحاء العالم النامي.(Paper, 2 Aprill 1978)

ثانيا: تقييم أداء البنك لمبادرات التنمية الريفية.

كانت الحكمة السائدة هي أن الاستثمارات الكبيرة في رأس المال المادي والبنية التحتية من شأنها أن تحفز التنمية، وقام البنك بتمويل مشاريع ضخمة مثل السدود ومحطات الطاقة، وقد أقنع فشل تلك المشروعات في الحد بشكل كبير من الفقر صناع السياسات في البنك بأنّ الاستثمار في رأس المال المادي لم يكن كافيا.(Singh, 2005)

وفي عام 1978، استعرض البنك تسعة من مشاريعه الأولية للتنمية الريفية ذات النمط الجديد، والتي تعرف بأنها تلك التي كان فيها أكثر من 50 في المائة من المستفيدين المستهدفين من الفئات ذات الدخل المحدود، وفي ذلك الإطار، لم تكن مبادرات البنك الريفية فاشلة تماماً، إذ أدى عدد من المشاريع إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية ووفقاً لأحد المحللين، فإنّ أول جهد للمنظمة في باراغواي، أنّه أدى إلى قيمة مضافة للإنتاج تبلغ حوالي 150 في المائة بالقيمة الحقيقية على مدى عمر المشروع. وشهدت بعض المناطق التي خدمها برنامج الاستثمارات من أجل التنمية الريفية PIDER إنجازات أيضاً. وفي ولاية غواناخواتو على سبيل المثال، خلص أحد الباحثين إلى أنّ إنتاج الذرة في قطع الأراضي المروية زاد بنسبة 245 في المائة، وإنتاج الفاصوليا بنسبة 660 في المائة، وإنتاج الفلفل الحار بنسبة 1،850 في المائة وقدر البنك أنّ عدداً قليلاً من مشاريعه للتنمية الريفية في أفريقيا قد زاد الإنتاج الزراعي سبعة أضعاف، في حين تبين أنّ مشروعاً لتطوير مزارع الألبان الهندية قد زاد من كمية الحليب التي يتم جلبها إلى السوق بنسبة 250 في المائة تقريباً في غضون بضع سنوات.(Sharma, 2017)

وفضلاً عن ذلك، وكما هو الحال بالنسبة لبرنامج التدريب والزيارة في الهند ومشروع موتارا Mutara للتنمية في رواندا Rwanda ، رفض البنك تصحيح المسار عندما قدمت إليه أدلة على نتائج سيئة. وأخيراً، فشلت المنظمة في استخدام سلطتها في محاولة للتغلب على المشاكل التي أعاقت مشاريعها. كان ذلك صحيحاً بشكل خاص مع الإصلاح الزراعي. (Athanasiou, 2008)

ووفقا لذلك أقرّ البنك بأنّ نظم الحيازة غير المتكافئة أعاقت العديد من مبادراته للتنمية الريفية ، ولكن في عهد مكنمارا، تخلى البنك مراراً وتكراراً عن التزاماته بتشجيع المقترضين على تبني إصلاحات زراعية واستمر في توجيه الأموال إلى الزراعة التجارية الكبيرة، فعلى سبيل المثال، في الوقت نفسه الذي أعربت فيه إدارة البنك وموظفوه عن إحباطهم إزاء بطء وتيرة الإصلاح الزراعي وغيره من جهود التوزيع في البرازيل، كانت المنظمة توجه الجزء الأكبر من قروضها الزراعية إلى مشاريع تنمية الثروة الحيوانية التي يستفيد منها كبار ملاك الأراضي. فضلاً عن التنمية الريفية، وسع مكنمارا برنامج البنك للتنمية الحضرية وكانت مشاريع المواقع والخدمات (SS) محور العديد من تلك الجهود، إذ هدفت برامج التنمية الحضرية إلى زيادة فرص العمل، وتحسين الخدمات، والمشاريع الخدمية مثل برنامج التنمية الريفية المتكاملة IRD اذ أتاحت المشاريع لسكان المدن الفقراء فرصة شراء أو استئجار مساكن في مشاريع سكنية تشمل المرافق الأساسية والخدمات الاجتماعية. وتوقع موظفو البنك أيضاً أن يؤدي بناء تلك التطورات إلى خلق فرص عمل قصيرة الأجل. وتوقع البنك أن يكون نظامه الخاص بديلاً فعالاً من حيث التكلفة لوحدات الإسكان العام المدعومة والتي كافح العديد من البلدان النامية للحفاظ عليها على مدى السنوات السابقة. وعلى حد تعبير ورقة سياسة صادرة عن البنك الدولي، فإنّ تلك المشروعات من شأنها أن "تحد من العبء الواقع على عاتق السلطات العامة"، وبالتالي ضمان "تكرارها على نطاق واسع". (Sharma، 2017)

بدا أنّ مشاريع المواقع والخدمات كانت ناجحة في البداية وخلص تقييم مبكر أجراه باحثان من البنك لأربعة من مشاريع المواقع والخدمات الأولية للمنظمة، إلى أنّها أدت إلى زيادة إنتاج المساكن المنخفضة التكلفة، وإمكانية تنظيم الفئات ذات الدخل المحدود، وتوليد "كميات كبيرة من العمالة والدخل" من الإيجارات والضرائب والبناء فالوحدات السكنية في أحد المشاريع

الأولية للبنك في زامبيا ، على سبيل المثال، "تكلف أقل من خمس تكلفة الإسكان المدعوم من الحكومة"، في حين أنّ الوحدات السكنية في السلفادور "أقل من نصف تكلفة أرخص منزل تقليدي ، إنّ إلقاء نظرة فاحصة على سجل البنك إبان عهد مكنمارا يكشف عن صورة أكثر تعقيداً ، وكما هو الحال بالنسبة للتنمية الريفية، تفاقمت المبادرات الحضرية للمنظمة في عدد من الحالات في تحقيق المساواة في المناطق المستهدفة على سبيل المثال، وجد باحثون مستقلون يحققون في نشر مشاريع المواقع والخدمات SS التابع للبنك عام 1977 في مدراس أنّه عن طريق زيادة قيمة الأراضي في المنطقة، أدى ذلك إلى استبعاد العديد من الأسر الفقيرة خارج منازلها ومن زاوية أخرى، حتى عندما حققت مشاريع المواقع والخدمات نتائج إيجابية، كانت المشاريع تميل إلى طلب إعانات كبيرة من الحكومات المحلية، وخلص باحثو البنك الذين قاموا بمسح مشاريع المواقع والخدمات الأولية للمنظمة إلى أنّ نجاحها النسبي جاء بتكلفة كبيرة، فدون أسعار الفائدة المدعومة على قروض الإسكان، على سبيل المثال، لم يكن العديد من سكان المدن الفقراء قادرين على تحمل تكاليف البقاء في التطورات الجديدة، في حين أنّ المشاريع قد وفرت المأوى والخدمات للكثيرين، فإنّ هدف التكرار على نطاق واسع الذي هو إلى حد كبير موضوع نموذج المواقع والخدمات لم يتحقق، إذ إنّ تلك التكاليف المرتفعة تعني أنّ الحكومات المحلية كافحت أيضاً للحفاظ على التطورات القائمة. وعلى الرغم من أنّ مشاريع التنمية الريفية والحضرية كانت الأجزاء الرئيسة من برنامج البنك الدولي للإقراض الموجه نحو الفقر،(others D. K., 1997) فإنّها شكلت جزءاً ضئيلاً من إقراض المنظمة إبان رئاسة مكنمارا (Volberding, 2020) 1968-1981. (Sharma، 2017، الصفحات 126-127)

توزيع الاستثمارات بحسب القطاعات في برنامج البنك الدولي للإقراض1978- 1981

اسم القطاع	النسبة المئوية من المجموع
الزراعة والتنمية الريفية	28,3
تطوير الشركات	8,6
التعليم	4,7
الطاقة	16,8
الصناعة	7,1
السكان والصحة والتغذية	0,7
المشاريع الصغيرة	1,3
الاتصالات السلكية	2,5
النقل	16,6
التحضر	2,6
إمدادات المياه والصرف الصحي	5,2
المساعدة التقنية والسياحة	0,5
لغير المشاريع	5,3
المجموع	100

لكن يبقى السؤال المطروح، ما مدى نجاح مشاريع البنك ككل إبان تلك المدة؟ الأدلة المتاحة ترسم صورة محبطة. ووجد تحليل أجراه باحثو البنك لـ 1015 مشروعاً تم تنفيذها على مدار تاريخ المنظمة أنّ الفجوة بين تقديرات الموظفين لمعدلات العائد الاقتصادي مقابل المعدلات في الوقت الذي اكتمل فيه المشروع بالفعل، اتسعت بشكل كبير في عهد مكنمارا، وقد افترض الباحثون أنّ ذلك يرجع في المقام الأول إلى أنّ تقارير تقييم الموظفين بالغت في تقدير المكاسب المستقبلية، لكن البيانات تظهر أيضاً أنّه حتى عند تعديل ذلك، ظلت معدلات العائد على مشاريع البنك أقل من متوسطها التاريخي.(others G. C., 2004)

ثالثاً: البنك الدولي وتقديم المشورة في مجال السياسات.

منذ بدايته، استكمل البنك عملياته الإقراضية بالسعي إلى التأثير على السياسات الاقتصادية للمقترضين ،وعادت بحجة أنّ وجود بيئة سياسية سليمة أمر حيوي لنجاح مشاريعه، ووفقا لذلك ساعدت المنظمة في صياغة خطط التنمية الوطنية وجلبت مسؤولين حكوميين إلى مقرها لتلقي التدريب، وفي بعض الأحيان، أدرج البنك أيضاً شروطاً في قروضه حدَّدت الإصلاحات التي يجب على المقترض اعتمادها عند تلقي الأموال ،وحري بنا التطرق إلى إنَّه من بين المجالات الأكثر أهمية التي لامست فيها أنشطة البنك الدولي مبادئ القانون الدولي، والتي من المفترض أن تكون محدودة، أو على الأقل تتشكل بها، هو مدى تدخل البنك في الشؤون الداخلية للبلدان المقترضة، ومن المفترض للوهلة الأولى أن تكون مبادئ القانون الدولي المتعلقة باحترام سيادة الدول واستقلالها ملزمة للمنظمات الدولية وكذلك للدول.(Wilner, 2012)

وفي حالة البنك الدولي، عادة ما يتم التعامل مع مسألة التدخل في الشؤون الداخلية للدول المقترضة عن طريق ثلاث مجموعات من الحجج: أولاً، البنك "مؤسسة تعاونية"؛ تتوافق أهدافه مع أهداف المقترضين، فلا يوجد تعارض في مصالحهم؛ إذ إن العمل المشترك بين البنك والدولة المقترضة هو مظهر من مظاهر ذلك التعاون، وليس تدخلاً. ثانياً، إنّ مخاوف البنك هي في الغالب فنية، فهي تتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد النادرة، والتي يتم تحديدها بطريقة موضوعية. ثالثاً، كل ما يفعله البنك في دولة ما إنّما يفعله بموافقتها؛ وتلك الموافقة تكفي لإزالة ودحض أي فكرة عن التدخل غير السليم. كما رأينا، كان مكنمارا مصمماً على زيادة قدرة البنك على التأثير على سلوك المقترضين، فمن خلال الإشراف على كل من البرمجة والميزانية وعملية إعداد أوراق برامج البلدان، تمكن مكنمارا من إدارة خطط الإقراض وتنفيذها عن كثب ــ وقد استُخدِمت كل منهما لتحقيق إجماليات الإقراض الأكبر التي شعر مكنمارا بأنها حاسمة لتسريع جهود التنمية، وأبان سنواته الأولى في منصبه، زاد من انتظام وشمولية بعثات البنك إلى البلدان النامية، وفتح مكاتب للبنك في بعض البلدان المقترضة، وأجرى حواراته الخاصة مع قادة تلك البلدان. وسرعان ما وجد أنّ سلطة البنك كمستشار سياسي كانت محدودة ومع تزايد قدرتها على الاستفادة من مصادر التمويل الأخرى تجاهلت العديد من البلدان النامية نصيحة البنك. ومما ضاعف من تلك الصعوبات تصميم مكنمارا على زيادة الإقراض المصرفي. ولأنّ البلدان النامية كانت تدرك أنّ المنظمة مدفوعة نحو تحقيق أهداف الإقراض، فإنّ التهديدات بقطع التمويل، الذي كان تاريخياً مصدراً مهماً للنفوذ بالنسبة للبنك، كانت دون جدوى.(Volberding p. , 2020)

وفي الصدد نفسه كانت حدود نفوذ البنك واضحة في البرازيل، التي كانت موقع الجهود الأكثر كثافة التي بذلها مكنمارا لتشجيع الإصلاحات الاقتصادية الموجهة نحو الفقر. وكانت البرازيل، من أكبر المقترضين من البنك ، وقد جاءت تلك القروض عن طريق البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ذراع البنك الدولي الذي يقدم القروض للبلدان المتوسطة الدخل. كما كانت البرازيل مثالاً كلاسيكياً لمشاكل استراتيجيات التنمية التي ركّزت على النمو، لقد نما الاقتصاد بشكل مثير للإعجاب في حقبة ما بعد الحرب، ومع ذلك ظل الفقر وعدم والمساواة قائمين، على ذلك النحو، وكان مكنمارا سعيداً عندما أعرب أعضاء الحكومة العسكرية، بعد مدة وجيزة من توليه إدارة البنك، عن رغبتهم في تحسين ظروف فقراء البرازيل عن طريق تخصيص المزيد من الموارد للجزء الشمالي الشرقي الفقير من البلاد. (Sharma، 2017)

ادرك البنك محدودية قدراته على الضغط على البرازيل لحملها على اتخاذ إجراءات أكثر جرأة لتخفيف حدة الفقر، وإنّ التقدم البطيء في تلك الجهود أحبط مكنمارا، وفي عام 1970 أخبر مسؤولاً برازيلياً أنّه منزعج من حقيقة أنّ البرازيل لم تكن تفعل الكثير من أجل توزيع أفضل وكانت حكومة البرازيل غير راضية عن تلك الانتقادات و اقترح العديد من المسؤولين خفض الإقراض عن البرازيل وفي الصدد نفسه أوضح مكنمارا أنّ هناك مزيداً من القمع، ولم يكن بالضرورة مختلفاً كثيراً عما كان عليه في ظل الحكومات البرازيلية السابقة، ولا يظهر أنه أسوأ بكثير مما كان عليه في بعض البلدان الأعضاء الأخرى في البنك. كان الدافع وراء تلك الخطوة الأخيرة هو رفض البرازيل لمقترحات البنك الدولي بإنشاء مجموعة استشارية (others D. K., 1997)، وتأسيس بعثة مقيمة في ريو، وهي المقترحات التي عدّتها البرازيل خطوات لتحقيق النفوذ، وقد ظلت العلاقات بين البرازيل والبنك متوترة لبقية العقد ، وفي خطابه أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD في عام 1972، أشار مكنمارا إلى الفقر في البرازيل ، إذ لم يستفد فقراء المناطق الحضرية ولا الزراعية من النمو الاقتصادي على مدى السنوات الماضية مما أثار توبيخاً حاداً من وزير المالية البرازيلي أنطونيو دلفيم نيتوAntonio Delfim Neto ، وأدى القمع الذي مارسته الحكومة بدوره إلى توتر بعض مسؤولي البنك. في مذكرة 16 شباط عام 1973 إلى مكنمارا، جادل هوليس تشينري Hollis Chenery ، كبير الاقتصاديين في المنظمة، بأنّ وطأة نفوذ البنك في البرازيل يجب أن توجه إلى العدالة الاجتماعية، ولم يعالج مكنمارا قلق تشينري بشكل مباشر، وبدلاً من ذلك، أصدر بعد بضعة أيام توجيهات إلى رئيس إدارة أمريكا اللاتينية في البنك الدولي بزيادة تمويل المشروعات الموجهة نحو مكافحة الفقر في البلاد، ربما أدركت الحكومة

البرازيلية أنّ البنك لن يكون راغباً في التوقف عن الإقراض فأبلغت موظفي البنك أنّها رحّبت بقروض مكافحة الفقر التي تقدمها المنظمة، وعلى الرغم من ذلك الخطاب، كانت الحكومة مترددة في العمل مع البنك في تلك المشاريع، وفي الإطار نفسه، ورداً على تقرير داخلي للبنك أفادَ بأنّ التزام الحكومة البرازيلية ببرامج واسعة النطاق لتحسين إنتاجية المزارع الصغيرة غير موجود، وعليه قال رئيس العمليات في البنك إنّه إذا لم يكن لدى الحكومة البرازيلية برنامج لزيادة الإنتاجية ومستوى دخل أعداد كبيرة من فقراءها، فلا ينبغي للبنك أن يقدم لها قروضاً جديدة وعلى العكس من ذلك يظهر أنّ مصلحة البنك في خدمة عملائه غالباً ما تسبق جهوده الرامية إلى إصلاح سياسات وبرامج التنمية. وحتى عندما أظهر المقترضون الرئيسيون مثل الفلبين والبرازيل ونيجيريا ومصر سجلاً ضعيفاً في إعادة توزيع الدخل وتلبية الاحتياجات الأساسية، فقد ظلوا يتلقون اعتباراً خاصاً من البنك.(States C. o., 1984)

في البرازيل وأماكن أخرى، أصبحت الحكومات أقل استعداداً للاستماع إلى البنك، ليس فقط لأنّها أدركت أنّ قطع الإقراض أمر غير مرجح، بل وأيضاً لأنّها أصبحت قادرة على نحو متزايد من الاستفادة من مصادر بديلة لرأس المال. ويصدق ذلك بصفة خاصة في البلدان النامية المصدرة للنفط. على سبيل المثال، على الرغم من أنّ تعاملات البنك الأولية مع العراق كانت ودية بفضل إصرار مكنمارا على أن تتلقى البلاد قروضاً رغم اعتراضات إدارة نيكسون، التي كانت مستاءة من النزاعات العالقة حول تأميم شركة نفط العراق، إلّا أنّ العلاقة أصبحت عدائية في غضون بضع سنوات وظهرت قضايا مماثلة في إيران، فقد ارتفع إقراض البنوك لإيران في السنوات الأولى لمكنمار واشتكت السلطات الإيرانية مراراً من النصائح التي جاءت مع تلك الأموال، وكان الشاه مستاءً بشكل خاص من تخصيص قروض البنك للتعليم للمدارس الثانوية والمهنية بدلا من الجامعات، وشعر بالغضب مما عدّه نقداً من المنظمة للسياسات الزراعية للحكومة، وفي اجتماع للشاه مع مكنمارا في عام 1973، أعرب عن اعتراضاته على ما اعتبره "أدلة على نفوذ البنك لفرض تغييرات في السياسة في ايران" وقد طمأن مكنمارا الشاه بأنّ هدف البنك الوحيد هو "مساعدته في الثورة الدراماتيكية التي قام بها"، ومع ذلك، ظلت التوترات شديدة، وعلى الرغم من أنّ مكنمارا أيّد رسمياً خطة الشاه لإنشاء وكالة إقراض ميسرة لمساعدة البلدان النامية المستوردة للنفط على التعامل مع زيادة الأسعار الناجمة عن أزمة النفط الأولى، إلّا أنّه لم يكن مقتنعاً أبداً بذلك الاقتراح. ومن ذلك المنطلق، سعى البنك للتأثير على السياسات في العديد من البلدان النامية غير المصدرة للنفط أيضا. فكانت الجهود المبذولة لإصلاح قطاع النقل الماليزي محفوفة بالمشاكل، وطوال سبعينيات القرن العشرين كافح البنك لإقناع السلطات الكولومبية بإصلاح النظام الضريبي في البلاد وتقليل قيود الاستيراد. علاوة على ذلك كانت غواتيمالا في حاجة ماسة إلى عائدات إضافية لتحفيز تنمية رأس المال البشري. (America, 2005)

وعلى إثر ذلك حاول البنك إقناع الحكومة اليمينية فيها بزيادة الإنفاق الاجتماعي، لكن نفور الحكومة من مثل تلك الإجراءات، وكذلك وصولها إلى رأس المال من البنوك التجارية قوض تلك الجهود. وعلى الصعيد ذاته ورغم أنّ مكنمارا كان سعيداً بالجهود التي بذلتها رئيسة الوزراء الهندية أنديرا غاندي "لمعالجة مشكلتها السكانية بفعالية"، والتي شملت التعقيم القسري، إلا ان مكنمارا كان له رأيٌ مُغاير وقد كتب في ذلك المجال أنّ "التعقيم يكون الوسيلة الرئيسة لمنع الحمل في البداية"، وأنّ "السلطات تعتقد أنّ بعض أشكال الضغط (قوانين التعقيم، وفقدان الوظائف الحكومية، وإلغاء التأشيرات) لا بد أن تؤدي إلى عواقب وخيمة" لكن تلك التفاؤلية الإصلاحية لم تدم طويلاً؛ فبعد أقل من عامين؛ صوت الناخبون لصالح إقصاء السيدة غاندي في آذار 1977، وكانت المنظمة محبطة بسبب إحجام البلاد عن تبني إصلاحات التسعير الزراعي التي حددها البنك وهي المشكلة التي تعزى جزئياً إلى رغبتها في الإقراض واستنادا إلى ما سبق، فقد حقق البنك نجاحاً أكبر في إندونيسيا وكما ذُكر آنفاً، جاء مكنمارا إلى البنك عازماً على التعجيل بإعادة إدماج البلد في المنظمة، وطلب من البنك إنشاء مكتب في جاكرتا، والتقى بسوهارتو بعد مدة وجيزة من توليه رئاسة البنك. كان مكنمارا حريصاً بشكل خاص على أن يقدم البنك المشورة للمسؤولين الإندونيسيين بشأن مسائل السياسة الاقتصادية.(Gardner, 2019)

بطبيعة الحال، وضّحت علاقة البنك مع حكومة الفلبين إبان سبعينيات القرن العشرين الاتجاه الأساسي لمشورة سياسة المنظمة، إلى جانب ذلك كانت الفلبين بمثابة حقل تجارب مبكر "لكثير من مشاريع البنك الدولي في مجال التنمية الريفية، والفلبين، شأنها شأن العديد من البلدان النامية، حافظت على مستويات عالية من الحمائية لتعزيز الصناعة المحلية. كان فرديناند ماركوس، الذي انتخب رئيساً للبلاد في عام 1966، حريصاً على جذب رأس المال الأجنبي إلى الفلبين، ومع ذلك، اقترح في سنواته الأولى تشريعاً قدّم للشركات متعددة الجنسيات حوافز مختلفة للاستثمار في البلاد. أيّدَ البنك تلك التحركات، وبالتالي أصيب بخيبة أمل عندما تمكن الصناعيون واليساريون المحليون من هزيمة بعض التدابير عندما أعلن ماركوس الأحكام

العرفية في عام 1972 لكن دعم البنك الدولي استمر طيلة سبعينيات القرن العشرين على الرغم من مزاعم الفساد المتزايدة عاداً تعليق الديمقراطية أمراً حيوياً لآفاق الاقتصاد في الفلبين وزيادة إقراضه للبلاد ومن زاوية أخرى فقد تجلى دعم واشنطن لماركوس في الزيادات الكبيرة في المساعدات العسكرية، وعلى الرغم من تدهور العلاقات بين الولايات المتحدة والفلبين أثناء إدارة كارتر بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، فإنّ الحفاظ على القواعد العسكرية الأميركية وخاصة قاعدة خليج سوبيك البحرية وقاعدة كلارك الجوية ظل على رأس الأولويات. وفي الصدد نفسه، شجع البنك ماركوس على اتباع استراتيجية إنمائية ركّزت على زيادة صادرات البلاد من السلع المصنعة كثيفة العمالة، مثل المنسوجات، وتبنى ماركوس بعض تلك التدابير، وبدأت الصادرات في الارتفاع. ومع ذلك، أعرب مسؤولو البنك عن إحباطهم من استمرار بعض تدابير الحماية، وهكذا زعم تقرير داخلي للبنك الدولي في عام 1977 أنّ إصلاح التعريفات أصبح أمراً ملحاً على نحو متزايد، حيث ظهر أنّ معدلات الحماية العالية الفعّالة أسهمت في حماية العديد من الصناعات غير الفعالة، وقد أدى غياب مثل ذلك الإصلاح إلى قيام مسؤولي المنظمة بعد عامين بالدفاع عن إعادة هيكلة كاملة للاقتصاد نفسه. وبعبارة أخرى، على الرغم من حقيقة أنّ الحكومة قد تبنت العديد من التدابير الموصى بها، ظل مسؤولو البنك محبطين من وتيرة الإصلاح. وكما أتضح لاحقاً، فإنّ الاعتقاد بأنّ المنظمة بحاجة إلى بذل المزيد من الجهد لتعزيز التغيير الشامل في السياسات في الفلبين وأماكن أخرى ساهم في قرار مكنمارا بالبدء في تقديم القروض التي كانت مشروطة بتبني الحكومات المقترضة للإصلاحات التي حددها البنك واستخلاصاً لما سبق فقد وفرت المساعدات العسكرية والاقتصادية الأميركية، إلى جانب القروض الأجنبية الضخمة، الحماية اللازمة لتجاوزات ماركوس الاقتصادية، في حين عزز الدعم السياسي الأميركي المستمر الشرعية السياسية للنظام.(Mainwaring, 2005)

رابعاً: روبرت مكنمارا وولادة التعديل الهيكلي (SAL)1979-1980.

يُعرف التعديل الهيكلي بأنّه مصطلح يصف التغيير في العلاقات الاقتصادية داخل المجتمع، وهو تغيير مخطط له على أساس الافتراضات والقيم التي تتبناها الحكومة فيما يتعلق برفاهة المواطنين والاقتصاد، وتتعلق برامج التعديل الهيكلي في قضايا التنمية بالعملية التي تقوم بها البلدان النامية بتغيير اقتصاداتها نحو الرأسمالية العالمية الجديدة، وأنّ النشاط الأساسي هنا هو التخلص التدريجي من سيطرة الحكومة على الأنشطة الاقتصادية ونقلها إلى السوق ومصالح الأعمال الخاصة، والقيمة الأساسية هي أنّ قوى السوق الحرة تجعل الموارد أكثر إنتاجية والاقتصاد أكثر فعالية.(Nhanenge, 2011)

استناداً إلى ما سبق صرّح مكنمارا في خطاب ألقاه أمام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(الأونكتاد) UNCTAD في مانيلا في 10 أيار 1979 البنك الدولي لا بد أن ينظر في تقديم قروض لمساعدة البلدان النامية على إجراء. (others G. M., 2013) التعديلات الهيكلية . ظهرت قروض التعديل الهيكلي لمجموعة متنوعة من الأسباب، وكان في مقدمتها المشاكل الموجودة في نهج الإقراض القائم على المشاريع الذي يتبعه البنك، ولأنّ قروض المشاريع تتطلب من الموظفين تحديد وتقييم مشاريع إنمائية محددة قبل أن يصرف البنك أموالاً، فإنّها تميل إلى أن تكون وسيلة بطيئة نسبياً لتوجيه رأس المال إلى البلدان النامية. أصبح ذلك مشكلة في أواخر سبعينيات القرن العشرين، ما دام تفاقم العجز في ميزان المدفوعات في البلدان النامية. جلبت قروض التعديل الهيكلي المنظمة إلى مجال صندوق النقد الدولي مما زاد في عدم وضوح الخط الفاصل بين المؤسستين، فقد كان الوصول إلى قرض التكيف الهيكلي من البنك الدولي مشروطاً بإبرام اتفاق ناجح مع صندوق النقد الدولي، والعكس صحيح، ولأن الشروط المرتبطة بقروض التعديل الهيكلي تغطي قضايا مثل سياسة سعر الصرف ومستويات الإنفاق الحكومي، فقد قادت تلك القروض البنك أيضاً إلى أن يصبح أكثر انخراطاً في الشؤون الداخلية للبلدان النامية. وإدراكاً منه أنّ مواد اتفاقية البنك لا تسمح بالإقراض لغير المشاريع إلّا في ظروف استثنائية، صور مكنمارا التعديل الهيكلي باعتباره حلاً مؤقتاً لمشكلة قصيرة الأجل غير أنّه أقر سراً بأنّ الإقراض لأغراض التعديل الهيكلي لا بد أن يصبح جزءاً دائماً من عمل البنك ولو لم يكن ذلك التطور مفاجئاً، ومع ذلك تمثل قروض التعديل الهيكلي تأليهاً لنهج البنك تحت قيادة مكنمارا، وأضفى طابعاً رسمياً على تحول المنظمة من التركيز على تمويل المشاريع إلى إسداء المشورة في مجال السياسات، وأعطى أهمية تشغيلية لتوافق الآراء الناشئ على أنّ البلدان النامية بحاجة إلى خفض مستوى التدخل الحكومي في اقتصاداتها، إذا أرادت أن تنمو. ومثلها كمثل تحركات مكنمارا السابقة لرفع مستوى التخفيف من حدة الفقر على جدول أعمال البنك، استندت قروض العديل الهيكلي إلى الإيمان بفائدة وضرورة التدخل الشامل في شؤون البلدان النامية. ولكن كما كانت الحال مع حربه على الفقر في العالم، فإنّ قروض العديل لهيكلي لا بد أن تخلف تأثيرات سلبية على المستفيدين المستهدفين من البنك. (Sharma، 2017)

ولعله من المُفيد أن نؤكد على أنّه مع اقتراب سبعينيات القرن العشرين من نهايتها، كان هناك إدراك متزايد بأنّ مسعى التنمية الدولية كان في منعطف حرج. وعلى الرغم من تباطؤ النمو في كثير من البلدان المتقدمة. فإنّ الفجوة بين الشمال

والجنوب لا تزال واسعة وكانت البلدان النامية تمثل 16 في المائة من الناتج العالمي في عام 1970، ولكن بعد تسع سنوات ارتفع هذا الرقم إلى 19 في المائة فقط، وتعزى معظم المكاسب إلى زيادة عائدات النفط. وبدلاً من أن تؤدي المساواة العالمية إلى مزيد من التعاون، جعلت البلدان النامية تكرر مطالبها بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد. وقبل الخوض في المسارات المختلفة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، من الضروري أن نحدد "التنمية"، ولتوضيح ذلك فقد ركّزت وجهات النظر التقليدية للتنمية على الدخل والنمو الاقتصادي، الذي يعرفه البنك الدولي بأنه التوسع في الاقتصاد الكلي للدولة والذي يقاس بنسبة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في عام واحد فضلاً عن ذلك، عكست تلك الاتجاهات وعززت تراجع اقتصاديات التنمية كمسعى فكري، في منتصف القرن العشرين، كانت التنمية تخصصاً مؤثراً في الاقتصاد، ودرس اقتصاديو التنمية التحديات التي تواجهها البلدان الفقيرة في محاولتها تحفيز النمو وكانوا يميلون إلى القول بأنّ التدخل الحكومي حاسم في تلك العملية. على سبيل المثال، دعا الخبير الاقتصادي النمساوي بول روزنشتاين رودان Bull Rosenstein Rodan الذي كان مستشاراً لخطة مارشال،(Burchardt, 2023) إلى برامج استثمار عامة واسعة النطاق في البلدان النامية، زاعماً أنّ "دفعة كبيرة" فقط هي القادرة على التغلب على أوجه القصور البنيوية في هذه الاقتصادات وتعزيز النمو المستدام. كانت الروح المعنوية في البنك عند أدنى مستوياتها وشعر الموظفون بالإحباط بسبب تراجع الدعم الأمريكي للبنك والصعوبات التي واجهوها في محاولة تعزيز التنمية. ومن جانبه، كان مكنمارا قد أدرك أنّه على الرغم من نجاحه في زيادة حجم البنك فإنّ المنظمة كانت أضعف مما كانت عليه في أي وقت مضى من نواح رئيسة، وعلى الرغم من أنّه كرّس قدراً أكبر من الاهتمام لتقديم المشورة لمسؤولي البلدان النامية، والشراكة مع البنوك الخاصة، وتوسيع برامج البحوث والنشر، فإنّ توافر رأس المال الخاص - في عام 1979، التزم المقرضون من القطاع الخاص بتقديم خمسة عشر ضعفاً من الأموال التي التزم بها البنك للدول النامية، بعد أن كان ضعف هذا المبلغ فقط في بداية العقد- جعل البنك أقل أهمية كممول للتنمية وأصبح من الواضح أيضاً أنّ البنك حقق نجاحاً متفاوتاً في تعزيز مسارات التنمية. إنّ ادعاء النظرية الاقتصادية بالاستدلال الموضوعي الاختزالي القائم على التحليل الكمي السليم والنماذج الدقيقة كان يجذب بشكل مباشر هوس مكنمارا الشخصي بالأرقام. ومن زاوية أخرى، كان المصرفيون الدوليون محبطين بشكل خاص من تركيز مكنمارا على التحليل الكمي، وأشار مسؤول في البنك إلى أنّه كان هناك عدم دقة بين الموظفين فيما يتعلق بموثوقية الأرقام المستخدمة في قياسات الفقر المطلق والنسبي، وكان الموظفون مقتنعين بأنّ التحليل الكمي لأهداف المشروع كان خاضعاً لهامش خطأ كبير وانطوى على سلسلة من الافتراضات، حتى أفضل تقدير لم يكن جيداً جداً، كما مالت النتائج إلى عدم المقارنة، وكان الموظفون غير مطمئنين لتجميع الأرقام ففي كثير من الحالات، لم يكن بوسع موظفي البنك الدولي الاعتماد على مصادر بيانات جديرة بالثقة، ولكن مقر البنك طلب البيانات على الرغم من ذلك. (Mainwaring، 2005)

وعلى الرغم من تلك المخاوف، ظل مكنمارا يركز على زيادة الإقراض المصرفي ورفض التقارير التي أفادت بانخفاض معنويات الموظفين، وتدهور جودة المشاريع، والإفراط في البرمجة بحجة أنّ المنظمة ملزمة بإقراض أكبر قدر ممكن من المال لأكبر عدد ممكن من البلدان في أسرع وقت ممكن وفي بحثه عن سبب جديد لوجود البنك، أكد مكنمارا على أنّ البنك تمتع بوضع فريد لا يسمح له بتقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق تزويد الدول العميلة بالأشياء التي امتلكتها الدول الصناعية كالطرق والكهرباء والهواتف فحسب، بل وأيضاً بتخفيف حدة الفقر الذي يديم التخلف عن طريق معالجة الاحتياجات الأساسية، مثل الإنتاج الزراعي الريفي، والتعليم، والصحة، والاكتظاظ السكاني وقال لمجلس الرئيس: إنّ البنك موجود فقط بالقدر الذي يمكنه من خدمة أغراض التنمية، وينبغي أن تكون احتياجات البلد من المساعدة الإنمائية، وليس القيود المفروضة على الموظفين أو المزارعين، هي العامل الحاسم في قرارات الإقراض، وهكذا قاوم مكنمارا الجهود الرامية إلى كبح جماح البنك، وهدد في مرحلة ما بالاستقالة عندما اقترح الممثل الكولومبي لدى المنظمة إنشاء لجنة خاصة للتحقيق في المشاكل المتعلقة بشراء المواد للمشاريع التي يمولها البنك. ومع ذلك، استمر الكثيرون في البنك في انتقاد الاتجاه الذي كان مكنمارا يتخذه للمنظمة، وفي الصدد نفسه اشتكت حكومتا ألمانيا واليابان من أنّ لديهما القليل من المدخلات في اختيار مشاريع البنك. (Sharma، 2017)

وتماشياً مع ما تم ذكره، فقد تطلّبت رغبة مكنمارا في توسيع نطاق الإقراض الذي يقدمه البنك الدولي إيجاد مشاريع جيدة قادرة على امتصاص مبالغ ضخمة من النقد الأجنبي، وهي مشاريع يمكن العثور عليها بسهولة أكبر في البلدان النامية. ووفقاً لذلك قلل مكنمارا من أهمية التقارير التي أفادت بتدهور جودة المشاريع، وبعد إبلاغه بأنّ البلدان النامية ، وبسبب عجزه عن استعراض المشاريع، أجاب بأنّ الحالة ضرورة مُلحة بالنظر إلى طبيعة عمل المنظمة، وأوضح أنّ البلدان النامية يمكنها استيعاب موارد أكثر بكثير مما يوفره البنك وأنّ العمليات يجب أن تكون مبرمجة بشكل مفرط، إذا أريد توفير أقصى قدر من

الموارد المتاحة ونتيجة لذلك، كانت المخاوف بشأن تدهور جودة المشروع مبالغاً فيها، وكما قال وارن باوم Warren Baum، نائب رئيس إدارة المشاريع في البنك، فإنّ المشاريع كانت أكثر خطورة مما كانت عليه في الماضي، لكنّها كانت تصل أيضاً إلى المستفيدين، وبطبيعة الحال تميل الإدارات الإقليمية المسؤولة عن صياغة برامج السياسات العامة إلى تضخيم طلباتها للحصول على الأموال، فضلاً عن ذلك، حدَّ التخطيط الكمي من نفوذ المنظمة. ولقد أشار مونتاغيو يودلمانMontague Yudelman ، مدير إدارة التنمية في البنك الدولي، إلى أنّ الإصرار على تحديد الفوائد المترتبة على برنامج التنمية جاء مباشرة من مكنمارا الذي أراد الاستشهاد بالأرقام، كما أشار روبرت آيرزRobert Ayers ، الذي أجرى مقابلات مع موظفي البنك في أواخر سبعينيات القرن العشرين، إلى أنّ العديد من الموظفين لم يروا فائدة في رصد المشاريع عن طريق الفوائد المقاسة كمياً. ووفقاً لذلك لم يتمكن البنك بسهولة من تقليل أو زيادة الإقراض لمعاقبة أو مكافأة المقترضين على سلوكهم، وكانت المنظمة تعمل على نظام مزدوج واشتكى وابنهانز Wabinhans ، رئيس قسم شرق إفريقيا، إلى مكنمارا في عام 1977 موضحاً أنّه بدلاً من أن تكون بمثابة أداة للتخطيط مع الحكومات، أصبحت برامج السياسات العامة أداة لتخصيص الموارد، وبالتالي وثيقة دعوة للإدارات الإقليمية وأشار مسؤولون آخرون في البنك إلى أنّ التوقعات في برامج السياسات العامة كانت في كثير من الأحيان متفائلة للغاية وان ذلك أعاق علاقات المنظمة مع الحكومات المقترضة وجادلوا بأنّ برنامج الإقراض على مستوى البنك لا ينبغي أن يكون تلخيصاً لورقة البرامج القُطرية CPP كان مكنمارا يشعر بالقلق أيضاً بشأن قدرة المنظمة على توجيه رأس المال إلى البلدان على أساس سريع، إذ لا يصرف البنك الأموال إلّا بعد تقييم المشروع والموافقة عليه، وقد أدى التعقيد المتزايد للمشاريع إلى زيادة الوقت اللازم لمثل ذلك الإعداد، ونتيجة لذلك أصبح خط الإقراض الخاص بالمنظمة متراكما ولا مناص من القول إنّ سجل البلدان النامية منذ تأسيس البنك الدولي أظهر تقدماً واضحاً، فقد شهدت مستويات جودة الحياة تحسناً كبيراً وتضاعف متوسط دخل الفرد تقريباً من حيث القيمة الحقيقية، ومع ذلك فإنّ التحديات الإنمائية الهائلة لا تزال قائمة. رأى مكنمارا أنّ البنك لديه التزام بتعظيم الإقراض للبلدان النامية وفي عام 1978، أخبر مكنمارا البنك الدولي وقال للمديرين إنّه كان مرتاحاً لأداء صرف المنظمة، وبدأ في البحث عن طرق لتعزيز قدرة المنظمة على توجيه رأس المال إلى المقترضين، وأعرب عن قلقه إزاء المدفوعات لأنّها لفتت الانتباه إلى أنّ البنك يوجه موارد أقل على نحو متزايد إلى البلدان النامية، عندما يأخذ في الاعتبار سداد القروض غير المسددة. في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، زادت نسبة السداد على القروض المصرفية المستحقة إلى التشتت بشكل مطرد ، ففي عام 1980، على سبيل المثال، صرف البنك 5,8 مليار دولار (Monetary, 1986)

خامساً : روبرت مكنمارا وقروض التعديل الهيكلي (SAL)1980-1981.

أدت الحاجة إلى تسريع الإقراض، جنباً إلى جنب مع الرغبة في التأثير على سياسات البلدان النامية، إلى قيام مكنمارا بإنشاء قروض التعديل الهيكلي. صيغت في مناقشات بين الإدارة العليا للبنك في عام 1978، وكشف مكنمارا النقاب عنها في عام 1979، ووافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك في عام 1980، وقد صورت على أنّها وسيلة لزيادة عمليات الإقراض وإسداء المشورة بشأن السياسات التي يقوم بها البنك عن طريق تقديم قروض برنامجية للبلدان النامية بشرط أن تضع إصلاحات يحددها البنك ، وقدم البنك أول قروض للتعديل الهيكلي إلى كينيا وتركيا في آذار 1980 وتأسيساً على ذلك فإن أصل مصطلح التعديل الهيكلي عكس الأغراض الأساسية التي يقوم عليها وكانت تلك القروض الجديدة تهدف إلى التعديل بمعنى أنها ساعدت البلدان على إصلاح موازين مدفوعاتها، ومع تدهور أوضاع ميزان المدفوعات في البلدان النامية على مدى السنوات التالية، أصبحت قروض التعديل الهيكلي (SAL) محوراً لعمل المنظمة.(pabb, 2002)

ولعله من المُفيد أن نُؤكد على أنّ البنك واصل تقديم قروض لغير المشاريع إبان رئاسة مكنمارا ولأن مواد الاتفاقية سمحت باستخدام القروض غير المتعلقة بالمشاريع في "ظروف خاصة"، فقد استخدمت المنظمة القروض البرنامجية كأداة للتعامل مع بعض حالات الطوارئ على سبيل المثال، كان معظم تركيز مكنمارا الأولي في البنك على حاجة الهند إلى المساعدةلتمويل واردات الغذاء والطاقة ومع ذلك، ظل إقراض المشاريع محور التركيز الأساسي للبنك.ليس فقط في الالتزام بوثائقه الحاكمة ولكن أيضاً بسبب الشعور بأنّ المجتمع المالي قد ينظر إلى إقراض البرامج على أنه استخدام أكثر خطورة لأموال البنك، مما يجعل بيع سنداتها أكثر تكلفة بالنسبة للمنظمة ، ولكن تلك الخطوة التي اتخذها البنك الدولي نحو الإقراض القائم على السياسات لم تكن محل ترحيب دائم فرغم أنّ حكومات البلدان المتقدمة وافقت عموماً على التعاون الوثيق بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي دعمه عمليات المشروعات التي نفذها البنك الدولي والحوار بشأن قضايا السياسة الاقتصادية، فإنّ البلدان النامية لم ترحب بالتركيز السياسي الجديد لعمليات البنك الدولي. ومن بين ردود الفعل أنّ صندوق النقد الدولي وحده يكفي، دون أن

يتدخل البنك الدولي في عملية صنع السياسات. استناداً إلى ما سبق أدت العوامل الخارجية إلى زيادة تباطؤ التحول إلى قروض البرامج. إبان معظم مدة ولاية مكنمارا، واجهت دعوات البلدان النامية للبنك لزيادة قروض البرامج- الذي ينظر إليه على أنه مُواتٍ لأنّها ذهبت نحو الدعم العام- معارضة من الحكومة الأمريكية وأعضاء البنك الآخرين ذوي السلطة؛ الذين جادلوا بأنّ الإقراض لأي شيء آخر غير مشاريع محددة من شأنه أن يؤدي إلى فقدان السيطرة على صناديق قروض البنك وما يصاحب ذلك من فقدان الثقة من قبل حاملي السندات في المنظمة بطبيعة الحال، عندما أصبحت حدود قروض المشاريع كوسيلة لتوجيه رأس المال إلى البلدان النامية واضحة، جاء مكنمارا لدعم زيادة برنامج الإقراض للبن وأعرب مكنمارا لأول مرة عن إحباطه بشأن قدرة البنك على تحويل مبالغ كبيرة من رأس المال إلى البلدان النامية أثناء المناقشات حول السنة المالية للعام1979 للمنظمة.(Nelson, 1995)

رداً على المخاوف من أنّ هناك مشكلة قصيرة الأجل تتعلق بالقدرة الاستيعابيةفي عدد من البلدان، أجاب مكنمارا أنّه لا يمكن أن يصدق أنّ البلدان لا يمكن أن تستوعب مستوى عال من تحويلات الموارد، إذا بدأ وزراء ماليتهم في العمل، ولمساعدتهم في تلك المهمة، قال لمساعديه إنّه بدلاً من تقليص برامج الإقراض، ينبغي للبنك أن يتحدث إلى الحكومات المعنية. والواقع أنّه في الوقت نفسه الذي كان فيه مكنمارا يشعر بالإحباط بسبب مشكلة الصرف، أصبح أكثر انفتاحاً على استخدام قروض البنك كوسيلة لإحداث تغيير في السياسات، وفي أيار للعام 1978، أشار إلى اتفاقه مع توصية أحد كبار مسؤولي البنك بأن تتطلع المنظمة إلى الجمع بين جانبي المشاريع والعمل السياسي، وبعد ذلك بوقت قصير أمر مديري البنك بالبحث عن طرق جديدة لتقديم مشورة السياسة الاقتصادية للمقترضين، وعلاوة على ذلك فإنّ إرنست ستيرنErnest Stern ، الذي تولى منصب نائب رئيس عمليات البنك في تموز 1978، دفع مكنمارا في هذا الاتجاه واتضح أنّ فكرة قروض التكيف الهيكلي المشروطة كانت من نصيب إرنست شتيرن، ففي أيار 1979. كتب إلى مكنمارا مذكرة يقترح فيها تقديم قروض مشروطة إلى البلدان المتوسطة الدخل لدعم الإصلاح الاقتصادي الكلي، ومن الواضح أنّ شتيرن كان حذراً في دفاعه عن تلك الفكرة بسبب المكانة السياسية المحتملة لقروض التكيف الهيكلي المشروطة بالنسبة لمكنمارا، كانت القروض المشروطة وسيلة لتوزيع القروض بسرعة على المقرضين قروض التكيف الهيكلي ، وهو ما عدّه مهمة أكثر إلحاحاً منذ أزمة النفط الثانية، كان مكنمارا حريصاً على أن يقوم البنك بدوره الجديد الذي حددته الإدارة الأمريكية في "إنقاذ" الدول، وكانت القروض الصغيرة تقدم وسيلة أكثر كفاءة للقيام بذلك وفي شباط 1980 قُدِّم اقتراح إلى مجلس إدارة البنك الدولي، ووافق عليه المجلس بعد شهرين، بعد أن تأكد من وجود تنسيق مناسب مع صندوق النقد الدولي. كان مكنمارا مقتنعاً بأنّ هناك حاجة إلى برنامج كبير لإقراض التكيف وفي اجتماعات مجلس الرئيس التي سبقت الاجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدولي، المقرر عقده في بلغراد في تشرين الأول 1979، كان من الواضح أنّ المطلب الأساسي للبلدان النامية على مدى السنوات المقبلة هو الأموال الجديدة المرتبطة بالإقراض من النوع البرنامجي من أجل تمويل عملية التكيّف اللازمة وبالنسبة للبنك، كان السؤال الرئيس الذي يتعين حله في الاجتماع السنوي هو ببساطة ما إذا كانت تلك المساعدة إضافية أو بديلاً عن تمويل المشروعات. ومن زاوية أخرى، في رحلة الطائرة من واشنطن إلى بلغراد توصل مكنمارا وستيرن إلى تفاصيل قروض التعديل الهيكلي SAL، والتي أعلنها مكنمارا في خطابه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وأعلن أنّ هناك حاجة إلى استراتيجية دولية جديدة للتنمية وأوضح بأنّه لن تتمكن تلك الدول من التغلب على الظروف المعاكسة في الاقتصاد العالمي والتعجيل بنموها في السنوات المقبلة إلّا عن طريق سلسلة من الإجراءات المترابطة، بما في ذلك زيادة تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، ويتوقف النجاح أيضاً على اتخاذ القادة في البلدان النامية قرارات ومن دون تحديد ما تنطوي عليه تلك الأمور وأعلن مكنمارا أنّ البنك مستعد لتقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان النامية الراغبة في إجراء تعديلات هيكلية بعد الخطاب، تحول تركيز مكنمارا إلى تأمين موافقة مجلس إدارة البنك، وقال إنّ الإقراض الكبير والمتنامي للحسابات الجارية في البلدان النامية يشكل الشروط الخاصة التي تتطلبها مواد الاتفاق للإقراض من خارج نطاق المشاريع، وكما قال لمساعديه، ينبغي للبنك أن يقرر أنّ مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات في البلدان النامية على مدى السنوات القليلة المقبلة قد أوجد وضعاً جديداً يتطلب تفويضاً موسعاً للبنك للمساعدة في إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة للتغلب على ذلك العجز (Wihtol, 2003) كان البعض متشككاً، وقال روجر شوفورنييه Roger Chaufournier ، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الأوروبي، لمكنمارا إنّه لا يمكن إحداث أي تأثير في مشاكل أفقر البلدان عن طريق إقراض البرامج وعلى ذلك النحو، فإنّ المنظمة لا ينبغي أن تقبل التوقعات المفرطة بأنّ برامج الإقراض إلى أفقر البلدان هي كدعم مقدم من البنك، من جانبه، حذر يوجين روتبرغ Eugene Rotberg ، أمين خزانة البنك (Goldman, 2008) مكنمارا من أنّ العالم المالي عدّ قروض التعديل الهيكلي SAL تحولاً كبيراً في سياسة البنك. كان مكنمارا مقتنعاً بأنّ هناك حاجة إلى برنامج كبير لإقراض التكيف وفي اجتماعات مجلس الرئيس التي سبقت الاجتماع السنوي للبنك وصندوق النقد الدولي، المقرر عقده في بلغراد في تشرين الأول 1979، كان من الواضح أنّ المطلب الأساسي للبلدان النامية على مدى

السنوات المقبلة هو الأموال الجديدة المرتبطة بالإقراض من النوع البرنامجي من أجل تمويل عملية التكيّف اللازمة وبالنسبة للبنك، كان السؤال الرئيس الذي يتعين حله في الاجتماع السنوي هو ببساطة ما إذا كانت تلك المساعدة إضافية أو بديلاً عن تمويل المشروعات. ومن زاوية أخرى، في رحلة الطائرة من واشنطن إلى بلغراد، توصل مكنمارا وستيرن إلى تفاصيل قروض التعديل الهيكلي SAL، والتي أعلنها مكنمارا في خطابه في الجلسة الافتتاحية للمؤتمر، وأعلن أنّ هناك حاجة إلى استراتيجية دولية جديدة للتنمية. وأوضح بأنّه لن تتمكن تلك الدول من التغلب على الظروف المعاكسة في الاقتصاد العالمي والتعجيل بنموها في السنوات المقبلة إلّا عن طريق سلسلة من الإجراءات المترابطة، بما في ذلك زيادة تدفقات رأس المال إلى البلدان النامية، ويتوقف النجاح أيضاً على اتخاذ القادة في البلدان النامية قرارات ومن دون تحديد ما تنطوي عليه تلك الأمور وأعلن مكنمارا أنّ البنك مستعد لتقديم المساعدة المالية والفنية للبلدان النامية الراغبة في إجراء تعديلات هيكلية. بعد الخطاب، تحول تركيز مكنمارا إلى تأمين موافقة مجلس إدارة البنك، وقال إنّ الإقراض الكبير والمتنامي للحسابات الجارية في البلدان النامية يشكل الشروط الخاصة التي تتطلبها مواد الاتفاق للإقراض من خارج نطاق المشاريع، وكما قال لمساعديه، ينبغي للبنك أن يقرر أنّ مضاعفة العجز في ميزان المدفوعات في البلدان النامية على مدى السنوات القليلة المقبلة قد أوجد وضعاً جديداً يتطلب تفويضاً موسعاً للبنك للمساعدة في إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة للتغلب على ذلك العجز. كان البعض متشككاً، وقال روجر شوفورنييه Roger Chaufournier ، رئيس قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في الاتحاد الأوروبي، لمكنمارا إنّه لا يمكن إحداث أي تأثير في مشاكل أفقر البلدان عن طريق إقراض البرامج · وعلى هذا النحو، فإنّ المنظمة لا ينبغي أن تقبل التوقعات المفرطة بأنّ برامج الإقراض إلى أفقر البلدان هي كدعم مقدم من البنك، من جانبه، حذر يوجين روتبرغ Eugene Rotberg ، أمين خزانة البنك مكنمارا من أنّ العالم المالي عدّ قروض التعديل الهيكلي SAL تحولا كبيراً في سياسة البنك، وفي حين سمح تركيز المنظمة بتمويل المشاريع السرية بإثبات جدارتها الائتمانية، فقد اعتبر البعض إعلان مكنمارا عن قروض التعديل الهيكلي علامة على أنّ أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير قد توجّه إلى بلدان غير جديرة بالائتمان وأعرب برنارد تشادينت Bernard Tchadint ، المصرفي الدولي منذ مدة طويلة، الذي كان آنذاك رئيساً لإدارة المشاريع في المنظمة، عن قلقه من أنّ النشاط الجديد قد يوسع وظائف البنك ويجعلها تتداخل أكثر مع صندوق النقد الدولي وشكك في قدرة البنك على فرض إصلاحات في السياسات ، وبطبيعة الحال، رفضت إدارة البنك تلك المخاوف، وصرح هوليس تشينري Hollis Chenery، كبير خبراء الاقتصاد في البنك بأنّ هناك حاجة ماسة إلى قروض التعديل الهيكلي من أجل تمكين البنك من مواصلة مستويات عالية من إقراض المشاريع، وعلى العكس من ذلك فقد تجاهل مكنمارا المخاوف بشأن استجابة السوق لقروض التعديل الهيكلي SAL، وقال لروتبرغ إنّ "موارد المؤسسة الدولية للتنمية لا بد أن تستمر في الذهاب إلى البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، ولا بد أن تستمر أموال البنك الدولي للإنشاء والتعمير في الذهاب إلى بلدان البنك الدولي للإنشاء والتعمير. وذكر كذلك أنّ الإقراض المشروط بالسياسات أي بتغيير السياسات(Meyerowitz, 2021)

لا بد أن يكون أكثر من مجرد حل قصير الأجل وبدلاً من ذلك، قال لمجلس الرئيس في اليوم التالي لخطابه في بلغراد، إنّ قروض التعديل الهيكلي كانت "مبادرة رئيسة وجديدة" لا بد أن تحدد وجهة المنظمة على مدى السنوات القادمة· مثلما كرر كبار مسؤولي البنك مخاوفهم بشأن قدرة المنظمة على توجيه رأس المال إلى السياسات الاقتصادية للبلدان النامية والتأثير عليها - أشار تقرير إدارة تقييم العمليات (OED) لعام 1979 إلى أنّ المنظمة فشلت في "الإشراف" على المقترضين، وفي كانون الثاني 1980 اعترف مكنمارا بأنّ مشاريع البنك أصبحت معقدة للغاية ومرهقة للقدرات الإدارية للحكومات - أعربت الحكومات عن شكوكها بشأن قروض التعديل الهيكلي، ومنذ أوائل العام 1979، زعم تسعة من أعضاء مجلس إدارة البنك المؤلف من عشرين شخصاً أنّ مهمة صندوق النقد الدولي تتلخص في تشجيع التعديل الهيكل وعدت حكومة مارغريت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية المحافظة قروض التعديل الهيكلي "أموالاً في بالوعة". ولدرء الانتقادات، طلب مكنمارا من مساعديه الحفاظ على سرية تفاصيل قروض التعديل الهيكلي عن طريق مطالبتهم بعدم الذهاب بعيداً في توضيح القضية في الورقة الخاصة بقروض التعديل الهيكلي التي تمت صياغتها للحصول على موافقة مجلس الإدارة. ولعله من المفيد أن نؤكد على أنّ المناخ السياسي المحافظ في الشمال هو الذي اخترع التعديل الهيكلي وقد وافقت أغلب الدول الغربية على الإيديولوجية الاقتصادية المحافظة للرئيس الأميركي رونالد ريغان ومارغريت تاتشر وتبنتها، حتى أنّ البعض أطلق على تلك الإيديولوجية اسم "الريغانية"، في حين أطلق عليها آخرون اسم "التاتشرية"، وقد نشأ التعديل الهيكلي من النموذج الاقتصادي الرأسمالي الكلاسيكي الجديد والإيديولوجية السياسية الليبرالية الجديدة. والواقع أنّ الرأسمالية والليبرالية مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً، فكل منهما يركز على الإصلاحات الاقتصادية، وبناءً على ذلك، فإنّ البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يعدّان الرأسمالية بمثابة الحل للمشاكل الاجتماعية في العالم وهكذا حصل مكنمارا على موافقة مجلس الإدارة على قروض التعديل الهيكلي SAL في شباط للعام 1979، وفي الشهر التالي، وافق المجلس على أول قروض للتعديل الهيكلي من البنك، وهي قرض بقيمة 55 مليون

دولار من المؤسسة الدولية للتنمية لحكومة كينيا لإصلاح هيكلها التجاري والصناعي، وقرض بقيمة 300 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير لحكومة تركيا لتحسين قدرتها على تحقيق مكاسب من التبادل عن طريق الصادرات الصناعية والصناعات الزراعية، وأعقب ذلك قرض للتعديل الهيكلي بقيمة 50 مليون دولار لبوليفيا في حزيران، وقرض للتعديل الهيكلي بقيمة 200 مليون دولار للفلبين في أيلول، وائتمان للتعديل الهيكلي بقيمة 60 مليون دولار للسنغال في كانون الأول. (Sharma، 2017)

ومن ذلك المنطلق، سلط قرض التعديل الهيكلي الذي قدمه البنك في أيلول 1980 والبالغة قيمته 200 مليون دولار إلى الفلبين الضوء على الجوانب الرئيسة لاتفاق التعديل الهيكلي للبنك، بما في ذلك السياسات المحددة التي دعا إليها البنك، والأدوار النسبية للبنك وصندوق النقد الدولي في تعزيز إصلاح السياسات، والطرق التي تم بها النظر في إقراض التعديل الهيكلي قبل أن يعلن مكنمارا رسمياً عن الاقتراح، والطريقة التي سمحت بها تلك القروض للبنك بالتدخل في سياسات البلدان النامية. وتأسيساً على ذلك، سعى البنك الدولي إلى التأثير على سياسات المقترضين عن طريق آلية المجموعات الاستشارية الحكومية الدولية بشأن بلدان مقترضة بعينها، وعن طريق تلك المجموعات حاول البنك الدولي حشد الجهات المانحة الأخرى حول توصياته وفي مذكرة سرية رئيسة، حدد المدير الإداري لصندوق النقد الدولي المسؤوليات التكميلية للصندوق والبنك الدولي في هيئات مثل المجموعة الاستشارية الفلبينية.(Shalom, 1987)

ومما تجدر الإشارة إليه أنّ قروض التعديل الهيكلي كانت بأسعار فائدة ميسرة ومتاحة فقط للدول ذات الدخل المنخفض وتستمر عادة لمدة ثلاث سنوات، وتغطي كلاً من التكيف الهيكلي والتكيف الاقتصادي الكلي، وتم إعدادها بالتعاون مع البنك الدولي، وقد شملت قروض التعديل القطاعي التي تهدف إلى إحداث تعديلات في قطاعات محددة مثل الصحة والطاقة وبطبيعة الحال، كان أحد أسباب قدرة البنك على إقناع الحكومة بتبني الإصلاحات التي تم رفضها عندما اقترحها صندوق النقد الدولي هو قدرته على التنقل في السياسة الفلبينية، وأثناء التفاوض على قرض التعديل الهيكلي، عمل البنك مع المسؤولين ذوي التفكير المماثل في الحكومة الفلبينية وعزز مواقفهم، في حين أنّ صندوق النقد الدولي تعامل بشكل حصري تقريباً مع بنك مركزي لم تهيمن عليه بعد عناصر تكنوقراطية جديدة. وكما تبين من القرض الفلبيني، فإنّ قروض التعديل الهيكلي انطوت على توسع كبير في شروط البنك. وبناء على ذلك يمكن اعتبار قروض التعديل الهيكلي نتاجاً للتعلم التنظيمي على مدار سبعينيات القرن العشرين، وعلى إثر ذلك أصبح مكنمارا وآخرون في البنك مقتنعين بأنّ نجاح مشاريع المنظمة يعتمد على البيئة أو الإطار السياسي الذي تم تنفيذه فيه. وكما أوضح مكنمارا في عام 1981، من أجل تعزيز التنمية، يتعين على البنك أن يتعامل مع القضايا الأساسية للسياسة الوطنية وليس التركيز فقط على المشاريع الاستثمارية، وقد تداخل ذلك الاعتقاد مع تبني المنظمة توجهاً أكثر تشاورا وهكذا، قدمت قروض التعديل الهيكلي للبنك أداة جديدة لتعزيز التنمية الاقتصادية(Atalay, 2010)

وبعد أن تحرر البنك من قيود الإقراض لمشاريع محددة، أصبح بإمكانه أن يضع موارد كبيرة وراء عمله في مجال إسداء المشورة بشأن السياسات، والذي أصبح هو نفسه يشمل مجموعة أكبر من القضايا. وكما أشار ستيرن باستحسان، فإنّ إقراض التعديل الهيكلي يُمَكّن البنك من معالجة القضايا الأساسية المتعلقة بالإدارة الاقتصادية واستراتيجية التنمية بشكل أكثر مباشرة من ذي قبل، وكان مكنمارا متفائلاً بالقدر نفسه؛ فقد أعلن بأنّ إقراض التعديل الهيكلي فتح مجالات جديدة من الفرص، كما قال لمديري البنك في عام 1981 بأنّ الفرق الرئيس بين ثمانينيات القرن العشرين وسبعينياته يكون في المساهمة الفكرية للبنك. وفي هذا الإطار، أصبحت سياسة التجارة وأهداف تحرير التجارة من مجالات العمل البارزة في البنك الدولي أثناء ثمانينيات القرن العشرين، عندما خضع البنك لتحول تاريخي في تفكيره الاقتصادي. وحتى تلك الأيام، ربما كان من الممكن تصوير نموذج التنمية الذي تبناه البنك على أفضل نحو عن طريق نموذج فرص النمو الاقتصادي، والذي طوره، من بين آخرين، هوليس تشينيري، كبير خبراء الاقتصاد أثناء السنوات التي تولى فيها روبرت مكنمارا رئاسة البنك، ووفقاً لتلك الرؤية، فإن النمو الاقتصادي شكل في الأساس عملية التغلب على الاختناقات أو الفجوات وتأسيا على ما سبق توصل أعضاء المنظمة في كانون الثاني 1980 إلى اتفاق بشأن تجديد غير مسبوق للمؤسسة الدولية للتنمية بقيمة 12 مليار دولار أميركي، وفي اذار نجحوا في مضاعفة رأس مال البنك المصرح به إلى 85 مليار دولار أميركي. وبعد شهر واحد، وافق مجلس إدارة صندوق النقد الدولي على اقتراح مكنمارا ببدء الإقراض لأغراض التعديل الهيكلي، وبعد مدة وجيزة أصدرت اللجنة المستقلة المعنية بقضايا التنمية الدولية، التي شكلها مكنمارا تقريرها. وفضلا عن ذلك فقد تحدث مكنمارا مع كيسنجر وابلغه في اتصال هاتفي حول مسألة عضوية جمهورية الصين الشعبية في البنك الدولي.(D.N.S.C., 1972) ثم في الخامس عشر من أيار1980 انضمت الصين إلى البنك. وكان انضمام الصين تتويجاً لشهور من المفاوضات بين البنك والمسؤولين الصينيين، بما في ذلك اجتماع بين

مكنمارا والزعيم الصيني دينج شياو بينج(1904-1997) في بكين في الخامس عشر من نيسان(Lampton, 2008) . وعلى الرغم من زعم مكنمارا على ترك البنك في نهاية ولايته الثانية، إلّا أنّه كان حريصاً على قبول ولاية ثالثة؛ ولكن إعلانه المفاجئ في صباح التاسع من حزيران 1980 عن نيته في ترك منصبه قبل إتمام عقده الثالث الذي يمتد لخمس سنوات كان بمثابة إشارة إلى تفانيه في أداء مهمة البنك. وبحلول نهاية رئاسة مكنمارا في عام 1981، أعاد البنك التأكيد على إقراض القطاع الخاص، وشرع في الإقراض من أجل التكيف الهيكلي، وقد ويتطلب هذا الأخير دوراً مختلفاً تماماً للبنك الدولي في عدة جوانب. ذلك أن قروض التكيف الهيكلي عادة ما تكون أكبر كثيراً من قروض المشاريع، وهي أقصر أمداً؛ وهي تشرك البنك في مستوى مختلف من الحوار مع البلدان المقترضة. واستند الإقراض التقليدي القائم على المشاريع إلى الخبرة في الاقتصاد الجزئي والهندسة، في حين اعتمدت "شروط" الإقراض من أجل التكيف الهيكلي على الخبرة في الاقتصاد الكلي وتقييمات السياسة الاقتصادية العامة. استنادا إلى ما سبق، كان مكنمارا يؤمن إيماناً راسخاً بأن انتشال الناس من الفقر هو الهدف من التنمية الاقتصادية، فأعاد إنشاء البنك استجابة لرؤيته؛ وكان ذلك التحدي أكثر تعقيداً وخطورة من التركيز على الاستثمار والنمو الذي كان يميز البنك في سنواته الأولى، وكان يعني تنويع الأنشطة في قطاعات النشاط إذ كان التقدم بطيئاً ويتطلب مشاركة أعمق كثيراً من جانب البنك في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمقترضين، وأنّ ذلك خلق التوتر وفوق كل شيء رفع المعايير التي يقاس بها أداء البنك، وعندما ترك مكنمارا منصبه في عام 1981، لم يكن من الواضح ما إذا كان البنك قادراً على مواجهة التحدي الذي قَبِلَهُ ، وبعد مغادرته البنك الدولي في عام 1981، أصبح مكنمارا معارضاً صريحاً للأسلحة النووية، وحث القوى العظمى على فرض قيود صارمة على الأسلحة النووية وتقليص مخزوناتها بشكل كبير. (Group, 2014)

الخاتمة: وضحت رئاسة مكنمارا للبنك الدور المهم الذي يمكن للمنظمات الدولية أن تؤديه إدارة السياسات العالمية وهو ما اتّضح عن طريق برامج الإقراض المشروطة بتغيير السياسات في إطار التكيف الهيكلي كبرنامج للإصلاح الاقتصادي في البلدان المُقترضة ومساهمتها في توجيه الأموال إلى البلدان النامية، وفضلاً عن ذلك فإن تجربة مكنمارا في البنك قدّمت مثالاً لمنظمة دولية كانت تعمل أحياناً ضد رغبات أعضائها الأكثر قوة والمُتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا عن طريق اعتقاده بأهمية وفعّالية المُساعدات الخارجية بصفتها التزاماً أخلاقياً على الدول الغنية لخلق عالم أكثر أمناً واستقراراً، ومن ذلك المنطلق فقد شكّل البنك الدولي في عهد مكنمارا أداة مهمة للسياسة الخارجية الأميركية. . الى جانب ذلك كانت أ رؤية مكنمارا للاستقرار الدولي كانت مرهونة بالقضاء على الفقر في العالم؛ لذلك فقد أكّد على أن يُحقق البنك نمواً واضحاً عن طريق توجيه تركيزه من مشاريع البُنى التحتية الضخمة إلى السياسات المناصرة للفقراء.

الهوامش

1-Patrick Allan Sharma, Robert McNamara's Other War The World Bank and International Development, University of Pennsylvania Press, Philadelphia, 2017.

2-Taylor St John, The Rise of Investor- State Arbitration, Oxford University press, 2018.

3-Michael E. Latham, The Right Kind of Revolution, Cornell University press. London, 2011.

4- الجدير بالذكر إنّ مرحلة التخفيف حدة الفقر تميزت بالتركيز على القضاء على الفقر المطلق (المحدد من حيث الحد الأدنى من الدخول) . للمزيد يُنظر:

Kenneth A. Reinert, AN Introduction To International Economics, Cambridge University press, 2011.

5- الجدير بالذكر أنّ الأزمة الاقتصادية العالمية في أواخر السبعينيات قد غيرت وجهة نظر ماكنمارا التي أعرب عنها في خطابه الرئاسي السنوي أمام البنك الدولي في عام 1980، للمزيد يُنظر:

James M. Cypher and James L. Dietz, The Process of Economic Development, New York, 2004.

6- ومن الأمثلة على ذلك تقديم قرض بقيمة 2 مليون دولار إلى جامايكا لدعم برامج تنظيم الأسرة، . للمزيد يُنظر:

Tamar Gutner, International Organizations in World Politics, London, 2016.

7- Kerstin Martens and Others, International Organizations in Global Social Governance, New York ,2021, .

8-Gerard Caprio and Others, The Future of State- Owned Financial Institutions, Washington, D.C., 2004,

9-D. N.S.A., Telecon between Secretary Kissinger and Senator Percy, 6:50 p.m., 18 ,October ,1974, .

10-Sanjeev Khagram, Dams and Development, Cornell University press, Ithaca, 2018, .

11-Bruce Rich, Mortgaging the Earth, London,2014, .

12-Nidhi Srinivas, Against Ngos, Cambridge University press, 2022, .

13-United States, General Accounting Office, Cooperation in Agricultural Assistance: An Elusive Goal in Indonesia, Washington, D. C., 1980, .

14- الجدير بالذكر إنّ البرنامج طُبق بنجاح في المشروعات التي دعمها البنك الدولي في حوالي أربعين دولة نامية في دول في آسيا وأفريقيا للمزيد يُنظر Anne C.N. Salda, World Bank, Vol, 9, Oxford University press, 1995,.

15- والواقع أنّ البنك اعترف بأنّ جهوده في مجال الإرشاد الزراعي في بيرو وأماكن أخرى عانت من "نهج تنازلي . للمزيد يُنظر:

Wayne Caldwell and Others, Planning for agriculture and Sustainable food Systems, Canada, 2023, .

16-ProQuest Historical News Paper , the New York Times, McNamara on the Largest Issue: World Economy, Leonard Silk, 2 April 1978,.

17-Sita Ram Singh, Poverty Alleviation, London, 2005,.

18-ومع ذلك، يظهر أنّ تلك الحالات كانت استثنائية. وفي عام 1989، استعرضت المنظمة اثنين وثمانين مشروعاً زراعياً تمت الموافقة عليها بين عامي 1975 و1980. للمزيد يُنظر:

Patrick Allan Sharma, Op. Cit.,.

19-Tom Athanasiou, Divided Planet the Ecology of Rich and Poor, The University of Georgia Press, London, 2008, p. 279.

20- Devesh Kapur and Others, The World Bank Its First Half Century, Washington, D.C., 1997.

21-Peter Volberding, Leveraging Financial Markets for Development, New York, 2020, p.80.

(22-)Patrick Allan Sharma, Op. Cit., p.126-127.

23-Gerard Caprio and Others, Op. Cit., .

24-Gabriel Wilner, Jus ET Societas Essays in Tribute to Wolfgang Friedmann, Boston, UK, 2012,.

25-وتجدر الإشارة إلى أنّه كان هناك تضارب بين طموح البنك إلى أن يكون ممولاً رائداً للتنمية وأهدافه الجديدة المتمثلة في إعادة توزيع الدخل والسيطرة على النمو السكاني. للمزيد يُنظر:

Congress of The United States, Hearing before the Subcommittee on International Trade, Finance and Security Economics of the Joint Economic Committee, Ninety- Eighth Congress, Second Session, Washington, D.C., 1984, .

26-Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, the third Wave of Democratization in Latin America, Cambridge University press, UK, 2005, p. 218.

27-وعلى الرغم من اعتماد الحكومة الإندونيسية على القوى الغربية في الحصول على رأس المال والمشورة، فقد احتفظت بالسيطرة النهائية على سياسات التنمية الاقتصادية. للمزيد يُنظر:

Paul F. Gardner, Shared Hopes, Separate Fears, Routledge, London, 2019,

28- ومن المشكوك فيه، على سبيل المثال، أنّ يكون ماركوس قد حوّل ذلك القدر الكبير من الأموال بعيداً عن الاقتصاد . للمزيد يُنظر:

Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, Op. Cit.,.

[29]- Gytte Nhanenge, Ecofeminism: Towards Integrating the Concerns of Women Poor People, and Nature into Development, University of America press, U.S., 2011, .

30-Giles Mohan, Ed Brown and Others, Structural adjustment Theory, Practice and impacts, London, 2013.

[31]-Patrick Allan Sharma, Op. Cit., .

32-Dirk Laak and Marian Burchardt, Making Spaces through Infrastructure, Boston ,Uk 2023.

33- Frances Hagopian and Scott P. Mainwaring, Op. Cit.,.

[34]- في كانون الثاني 1977 أفاد تحقيق داخلي للبنك عن انخفاض حاد في معنويات الموظفين، فضلاً عن الشكاوى حول تدهور جودة المشاريع. للمزيد يُنظر:

Patrick Allan Sharma, Op. Cit.,.

35-International Monetary, International Capital Markets, Washington, D.C., 1986, p. 76.

36-Sarah Babb, Op. Cit..

37-Paul J. Nelson, The World Bank and Non- Governmental Organizations ,London, 1995.

[38]-Michael Goldman, Imperial Nature: The World Bank and Struggles for Social, Yale University press ,U.S., 2008, .

39-Joanne Meyerowitz, A War on Global Poverty, New York, 2021,.

40-Daniel B. Schirmer and Stephen Rosskamm Shalom, the Philippines Reader, South End press, U.S., 1987.

41-George Ritzer and Zeynep Atalay, Readings in Globalization, London, 2010.

42-D . N.S.A., Telecon between Mr. Kissinger, National Security Advisor and Secretary of Defense Robert McNamara, 12:10 p.m. 18, March, 1972.

43-David M. Lampton the three Faces of Chinese Power, University of California press, Los Angeles, 2008, .

[44]- في كتابه الماضي: مأساة فيتنام ودروسها عام 1995،اعتذر عن سوء تقدير الحرب التي وصفها "بالخطأ الفادح". للمزيد يُنظر:

World Bank Group, The World Bank Group A to Z, New York,2.14.